شنـاشيـل

قانون العفو عن الأراذل

■ عدنان حسين

أصبحنا قاب قوسين أو أدنى، أو على مرمى حجر من إقرار مجلس النواب مشروع القانون الخاص بالعفو العام الذي صُمم ليشمل مرتكبي جرائم مختلفة، بينها ما هو خطير مخلّ بالشرف كجرائم القتل على الهوية الطائفية والقومية وجرائم الغش والتزوير في شهادات مدرسية ووثائق رسمية.

مشروع القانون سيمرره البرلمان بعد تمثيلية من فصل واحد يُطلق فيها بعض النواب بعضاً من الزعيق بما يُوحي بمعارضة كتلة أو أكثر للقانون، ليُصبح بعد انتهاء هذه التمثيلية قانوناً نافذاً، ستبدع الحكومة في وضعه موضع التطبيق في الحال بسبب الحاجة الماسّة لأطراف في الحكومة والبرلمان لخدمات هؤلاء المجرمين الذين يرتبط كثير منهم بهذه الأطراف. وربما سيلحق العقاب بمن يمتنع عن تنفيذ القانون أو يعارض تنفيذه، فالقوانين من هذا النوع خصوصاً محترمة في دولتنا وواجبة التطبيق حتى لو كانت تتعلق بزرع ألغام في الشوارع والأزقة والأسواق، قابلة للانفجار في أية لحظة، وكل واحد من هؤلاء هو في الواقع لغم لا يحتاج إلا لنزع صاعقه.

ليس هذا بالذات ما يقلقني، فلا بدّ لنا ان نجد طريقة للتكيّف مع القانون الوشيك الصدور ومع جيش المشمولين به، مثلما نتكيّف مع كل المساوئ في حياتنا، وفي المقدمة منها وجود طبقة حاكمة لا تتورع عن إضفاء الشرعية على جرائم شنيعة كالتي سيشملها العفو العام، ولا تتردد في تحريم وتجريم أعمال يكفلها الدستور كحقوق ثابتة، مثل انتقاد الأداء السيئ لمؤسسات الدولة والمسؤولين عنها، بالتظاهر أو عبر وسائل الإعلام.

المقلق هو حال المعتقلات والسجون التي سيغادرها المشمولون بالعفو، وهم بعشرات الآلاف، وحال القائمين عليها وهم بالآلاف. ما الذي سنفعله بهذه المباني الكبيرة الكثيرة؟ وما الذي سيقوم به المدراء والمساعدون والحراس؟ بالتأكيد لن تُترك السجون والمعتقلات لتتحول إلى مستعمرات للهوام والقوارض ولن تُترك طواقمها للبطالة المقنعة.

طبقتنا الحاكمة لا بد أنها فكّرت في الأمر ملياً، فهي طبقة ذكية وتتأمل الأشياء بعقلية إستراتيجية، ولا بدّ أنها توقّعت أن إطلاق سراح هذه الأعداد الغفيرة من أرباب السوابق من السجون والمعتقلات ومكافأة المزوّرين ولصوص الوظائف بإبقائهم في مناصبهم وعلى كراسيهم سيتسببان في مشاكل كثيرة مع ضحايا الجرائم التي ارتكبها المعفو عنهم، فالقتلة ستسعى عائلات ضحاياهم الى الانتقام منهم ومزورو الشهادات والوثائق سيشعر أصحاب الشهادات الحقيقية بالحنق تجاههم، خصوصا مع استمرار عطالتهم بسبب سرقة وظائفهم واستشراء الفساد المالي والإداري. والنتيجة أن "مجرمين" جدداً سيُلقى القبض عليهم ويُحالون إلى المحاكم ويُحكم عليهم بالسجن وربما الإعدام أيضاً، وهكذا تزدهر الحياة من جديد في السجون والمعتقلات ويُقضى على البطالة المقنعة بين صفوف مدرائها ومساعديهم وحراسها.

هذا بالذات ما يُقلقني من تمرير مجلس النواب لقانون العفو العام، فمن المرجح أن تتحول السجون والمعتقلات إلى محاجر لخيرة بنات العراق وأبنائه ويُصبح المجتمع في المقابل ملعبا مفتوحاً لأراذل الناس.

adnan.h@almadapaper.net

الكردستاني يستبعد أزمة مع دولة القانون

تصريحات بارزاني جاءت لضمان عدم التفرد بإقرار "النفط والغاز"

□ بغداد / المدى

أكد التحالف الكردستاني أن التصريحات الأخيرة لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني جاءت خشية من التفرد بالسلطة ليس كما تناقلته بعض وسائل.

وقال النائب فرهاد الاتروشي عن التحالف الكردستاني في تصريح خص به المدى إن التصريحات جاءت خشية من التفرد بالسلطة من قبل رئيس الوزراء بعد قيام المالكي بتمرير قانون النفط والغاز.

وأشار إلى أن التحالف الكردستاني ينظر إلى القانون بنظرة مختلفة عمّا ينظر حسين الشهرستاني الذي كان غير موفق في ادارة ملف النفط والغاز مع التحالف الكردستاني بشأن القانون مما سبب عدة أزمات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

ومن جملة القضايا التي أثارها الشهرستاني هو تهديد الشركات بالعقوبات التي تعاقدت معها حكومة كردستان من اجل استخراج النفط كون أن الإقليم مستقر امنيا وكان القصد هو زيادة الواردات النفطية إلى العراق خصوصا وان هذه الأموال سوف تذهب للميزانية الاتحادية وان حصة إقليم كردستان هي ١٧٪، وأضاف الاتروشي: نحن نرى ان الدستور قد اجاز لنا مثل هكذا تعاقدات بشرط ان تكون الحكومة الاتحادية مطلعة.

واكد الاتروشي "لا اعتقد ان هذه التصريحات قد تحدث أزمة بين دولة القانون والتحالف الكردستاني، موضحا ضرورة بقاء القوات الأمريكية في الوقت الحالي، بسبب عدة قضايا لا تزال عالقة كالخلافات السياسية الموجودة بين الكتل. والوزارات الأمنية والمادة ١٤٠ وتدخل دول الجوار وعدم حسم المناطق المتنازع عليها واصفا هذه القضايا بالخطيرة وممكن أن تنفجر في أية لحظة.

ومن جانب آخر أعلنت بعض الكتل تخوفها من تصريحات بارزاني، فيما قد تؤثر سلبا على مبادرة جلال طالباني في حل القضايا المتعلقة بين دولة القانون والقائمة العراقية حول الوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات العليا، وفي حديث لـ"المدى" أكد النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي أن الأمور المتفق عليها ستسير إلى الأمام، خاصة أن راعي المبادرة هو طالباني، مشيرا عن موقف العراقية بخصوص قانون النفط والغاز وقال "نحن كقائمة عراقية نتمنى أن تكون هناك حوارات واتفاقات لحل هكذا أزمة ومؤمنون بالشراكة الوطنية".

فيما أكد النائب عن التحالف الوطني إبراهيم الركابي أن اتفاقية أربيل تم تطبيقها كبنود "فيما يخص حكومة الشراكة الوطنية وبخصوص المادة ١٤٠. وأن هناك لجنة لدراسة هذه المادة والخروج بقرارات وطنية ترضي جميع الأطراف". وأشار أيضا الى أن موضوع التفرد بالسلطة من قبل رئيس الوزراء غير موجود وليس هناك شيء من هذا القبيل، بدليل أن الوزارة تجمع كل المكونات السياسية ولا يوجد هناك تفرد بالقرار، وبين الركابي أن هذه التصريحات ناتجة عن امتعاض بعض الكتل من أداء الحكومة، وخصوصا المالكي".

وكان بارزاني قد حذّر أمس الأول، من إمكانية نشوب حرب أهلية في البلاد وزيادة التدخلات الخارجية في شؤونها بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي، لافتا إلى أن القوات المسلحة لم تجْهز بعد لضمان الأمن الداخلي وحماية الحدود.

واعتبر بارزاني في كلمة له أمام مؤتمر لممثليات إقليم كردستان في الخارج عقد في أربيل، أن الحاجة للقوات الأميركية في العراق لا تزال قائمة، كاشفاً أن القوى العراقية تعترف بذلك فيما بينها، لكنها تصرّح بخلافه أمام وسائل الإعلام.

وقال بارزاني أن "مع عدم بقاء القوات الأميركية في العراق فأن احتمال الحرب الداخلية سيكون قائماً وستزداد التدخلات الخارجية والمشاكل المذهبية في العراق".

كتلة المواطن تدخل على خط الوساطات لحسم "السياسات العليا"

ائتلاف المالكي يصفه بـ"كاتم الصوت" لأنه يشكل سلطة رابعة خلاف للدستور

□ بغداد / المدى

كشفت كتلة المواطن عن وساطات لإنهاء الأزمة بين ائتلافي دولة القانون والعراقية، فيما اعتبر نائب عن الأول، تمرير المجلس الوطني للسياسات بمثابة "كاتم صوت" يمزق العملية السياسية، رافضا الاعتراف به في صيغته الحالية.

وأكد النائب عن كتلة المواطن التابع للمجلس الأعلى الإسلامي عزيز كاظم أن المجلس يقوم بوساطات لإنهاء الخلاف بين العراقية ودولة القانون حول فقرات المجلس الوطني.

وأوضح كاظم لـ "المدى": أن الاتفاق ابرم بين ائتلافي العراقية ودولة القانون لذلك فان المجلس سيتدخل بحكم علاقاته التاريخية بين الكتلتين. وأعرب عن أمله في أن يتفق الائتلافان على نقاط الخلاف ويتم التفرغ إلى الأمور المهمة والقوانين المعطلة منذ الدورة الماضية.

من جانبه، قال النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود إن تمرير البرلمان لمسودة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية بحجة التوافقات السياسية للخروج من الأزمة سيكون الرصاصة الأخيرة في نعش النظام الديمقراطي في العراق وبداية الاستئثار بالسلطة. وقال الصيهود في بيان تلقت المدى نسخة منه إن التصويت على المسودة من خلال التوافقات السياسية بين رؤساء الكتل سيكون عملية اغتيال للدستور بكاتم صوت سياسي.

وأضاف: هناك أزمة سياسية بين رؤساء الكتل بسبب مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية التي إن تم التصويت عليها دون تعديل فأنها ستكون بمثابة مخالفة دستورية سترتكبها الكتل السياسية لكونه يتناقض مع أكثر من عشر مواد دستورية.

من جهته، أكد النائب عن دولة القانون محمود الحسن أن صيغة قانون مجلس السياسات الحالية تعني ان المجلس سيشكل سلطة رابعة في البلاد. وأوضح الحسن لـ"المدى": أن الدستور العراقي يرفض أن تكون هناك أربع سلطات في البلاد لأنه ينص على وجود ٣ سلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وأضاف: أن القائمة العراقية تريد أن يكون المجلس تنفيذيا وليس تشريعي لكن هذا الأمر لم يتم الاتفاق عليه خلال تشكيل حكومة الشراكة الوطنية. مبينا: أن الذي تم الاتفاق عليه هو إن قرارات المجلس تخضع للتصويت في البرلمان وإذا حصلت على إجماع تكون القرارات ملزمة، وإذا لم تحصل يعتبر القرار استشاريا وينتهي الأمر. وتابع أن القائمة العراقية متمسكة برأيها ولم تقر بان هذا الأمر هو الذي تم الاتفاق عليه في ذلك الحين.

في المقابل أعربت النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي عن أملها في أن يتم إقرار القانون للانتهاء من الأزمة التي دامت لأشهر طويلة. متهمة دولة القانون بالتنصل عن الاتفاقات السابقة. وأوضحت الجميلي لـ"المدى": أن إقرار القانون سيساهم بشكل كبير في إنهاء أزمة عرقلت الكثير من القوانين والأمور التي تهم البلد ومصلحة الشعب.

واتهمت الجميلي دولة القانون بالتنصل عن اتفاق تقسيم السلطة في أربيل، رافضة تسميته باتفاق أربيل. معتبرة أن هذا التنصل أدى إلى تأخر تشكيل المجلس الوطني.

وتابعت: أن المحاصصة التي شكلت وفقها حكومة الشراكة الوطنية تمت في أربيل لكن لم يتم تحقيق مفهوم الشراكة الوطنية لغاية الآن.

وطرح رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، في أيلول ٢٠١٠، مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

وتدور خلافات بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بشأن بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسألة رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، كما ظل الخلاف قائما في تسمية الشخصيات التي ستتولى الحقائب الأمنية التي ترى العراقية أن منصب وزير الدفاع من حصتها، في حين يعارض رئيس الوزراء نوري المالكي ذلك ويؤكد أن المنصب استحقاق للمكون السني وليس للعراقية.

مخابرات الجوار تخترق البلاد عبر بوابة "الأمنية الخاصة"

لجنة تبحث في سجلات المنتمين إلى هذه الشركات ومناشدات بالاعتماد على القوات العراقية

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة الأمن والدفاع عن معلومات تلقتها تؤكد دخول عناصر مخابرات من دول الإقليم إلى العراق عبر الشركات الأمنية.

نائب رئيس اللجنة، والقيادي في ائتلاف العراقية اسكندر وتوت أفاد أن لجنته تلقت معلومات تفيد بان الدول الإقليمية ستجند عناصر مخابراتها تحت اسم الشركات الأمنية الخاصة.

وقال وتوت لـ"المدى": إن اللجنة بدأت العمل على جمع معلومات عن عناصر الشركات الأمنية كافة.

وأضاف أن هناك تدقيقا للمعلومات التي حصلت عليها اللجنة عن العاملين في هذه الشركات وأخذنا معلومات عنهم بشكل واف. وتابع، سنعمل أيضا على تقليل عدد الشركات كي نسيطر بشكل اكبر عن عملها والمناطق التي تعمل فيها. وشدد على أن هناك احتياطات كبيرة بهذا الخصوص وسنتمكن من الوصول إلى المعلومات التي تؤكد حقيقة عناصر هذه الشركات. وبين: بعد الانتهاء من التدقيق الكامل والوصول إلى المعلومات الحقيقية سوف نبلغ القيادات الأمنية في السلطة التنفيذية المختصة بهذا الموضوع.

تأتي هذه التصريحات، بعد أن حذرت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري من دخول أجهزة مخابرات إقليمية تحت مسميات شركات أمنية خاصة مع الشركات التجارية التي تعمل بالعراق بحجة حماية تلك الشركات، داعية الحكومة لتأسيس فرق أمنية تخصص لحماية تلك الشركات وزوار العتبات المقدسة.

وقال النائب عن الكتلة رياض الزيدي في تصريح صحفي إن تجربة العراقيين مع الشركات الأمنية سيئة لاسيما مع شركة بلاك ووتر الأميركية محذرا من دخول أجهزة مخابرات إقليمية تحت مسميات شركات أمنية خاصة مع الشركات التجارية التي تعمل بالعراق بحجة حماية تلك الشركات". ودعا الزيدي "الحكومة العراقية إلى تشكيل فرق أمنية لحماية الشركات الأجنبية وزوار العتبات المقدسة في العراق وعدم الاستعانة بأي شركات أجنبية، بالإضافة إلى تنظيم عمل دخول الشركات الأمنية الأجنبية الموجودة حاليا والخاصة بحماية الشركات التجارية"، مشددا في الوقت نفسه على أهمية أن "تكون الحكومة العراقية مسؤولة عن عمل تلك الشركات". كما دعا النائب عن كتلة الأحرار "جهاز المخابرات العراقي والأجهزة الأمنية الأخرى إلى تدقيق أسماء الشركات الأمنية الأجنبية التي تحمي السفارة الأميركية"، مشيرا إلى "وجود معلومات طرحها موقع ويكيليكس تفيد بأن شركة بلاك ووتر دخلت العراق باسم آخر وان اغلب عامليها ينتمون إلى الشركة المتهمة بجرائم ضد الشعب العراقي".

من جهته أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عمار الشبلي وجود معلومات تفيد بان بعض الشركات تريد استقدام شركات أمنية من نفس جنسيتها. وأضاف أن هذا الأمر لا يمكن السكوت عنه ولابد من التدقيق فيه للوصول إلى حقيقة هذه الشركات. مشيرا إلى أن البرلمان يعتزم إصدار قانون بهذا الخصوص لإلزام الحكومة والداخلية بعدم السماح لمثل هذه الشركات من دخول العراق. واستشهد الشبلي بوجود الزوار الإيرانيين في العراق، قائلا إن الكثير من الزوار الإيرانيين يحمون الآن من قبل الأجهزة الأمنية العراقية فلا حاجة لدخول هكذا شركات.

ويرى مراقبون أن كشف موقع ويكليكس لقضية اختراق بلاك ووتر للحظر الأمني عليها في العراق قد يضع الحكومة في موقف محرج أمام الرأي العام وقد يستغل من قبل خصومها، لاسيما وان اسم الشركة لا زال يثير شعورا شعبيا بالامتعاض داخل العراق.

وكشف موقع ويكيليكس، في ٣٠ آب ٢٠١١، عن وثيقة سرية تبين أن مئات الموظفين في شركة بلاك ووتر لا يزالون يعملون في شركات أمنية أخرى في بغداد، وأشارت وثيقة أخرى إلى قلق السفارة الأميركية في بغداد من الجهود العراقية لإقصاء الشركة من البلاد.

وفقاً لبرقية من السفارة الأميركية يعود تاريخها إلى الرابع من كانون الثاني ٢٠١٠، نشرها الموقع الثلاثاء الماضي، فإن "هناك العديد من الموظفين السابقين في شركة بلاك ووتر الذين يعملون في شركات أمنية أخرى في العراق، لاسيما شركة تريبل كانوبي ودراينكورب التي تقدم الحماية لنا".

واتهم خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل لحماية السفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ بقتل ١٤ عراقياً وإصابة ١٨ آخرين في أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور غرب العاصمة العراقية بغداد.

وأضافت البرقية أن "السفارة تدرك بأن شركة تريبل كانوبي توظف حالياً عدة مئات من موظفي شركة بلاك ووتر السابقين"، مؤكدة "وفي الوقت نفسه نعرف أن شركة داينكورب التي تقدم لنا خدمات أمنية ودعما بالطائرات، توظف عشرات من موظفي بلاك ووتر السابقين".

وأشارت برقية أخرى مؤرخة في ١١ كانون الثاني ٢٠١٠ إلى أن "السفارة تعبر عن قلقها من الجهود العراقية لإقصاء موظفي بلاك ووتر من البلاد"، مشيرة إلى أن "ذلك قد يقلل إمكانية شركة تريبل كانوبي من توفير الحماية الأمنية للسفارة".

ولفتت البرقية إلى أنه "نظراً للعدد الكبير الذي وظفته شركة تريبل كانوبي من موظفين سابقين لبلاك ووتر، فإن هناك احتمالاً جدياً أن تطلب الحكومة العراقية منهم مغادرة العراق، وذلك سوف يقلل من قدرة الشركة على الوفاء بمتطلبات أمن السفارة".

وأعلن مجلس النواب العراقي، في التاسع من آب الماضي، عن نيته تشريع قانون ينظم عمل الشركات الأمنية الخاصة خلال المدة القليلة المقبلة، مبيناً أن أحكامه ستسري على الشركات المحلية الخاصة وفروع الشركات الأجنبية والعاملين فيها.

وسبق أن وضعت وزارة الداخلية العراقية عدة ضوابط لعمل الشركات الأمنية نهاية العام ٢٠٠٩، تضمنت تحديد الأسلحة المستخدمة من قبل تلك الشركات، ومنع امتلاكها للمتفجرات، فضلا عن تحديد نطاق عملها داخل الأراضي العراقية، كما أكدت التعليمات على سحب رخصة الشركة ومطالبتها بمغادرة العراق خلال أسبوع إذا لم تلتزم بهذه الضوابط، وجاء إصدار هذه الضوابط بعد اتهام خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر بإطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين عراقيين في بغداد.

أنـبـاء

الحزب الاسلامي يؤكد استمرار الدعاوى الكيدية

■ قال عضو مجلس النواب عن كتلة ائتلاف الوسط إن استمرار الدعاوى الكيدية والاعتقالات العشوائية لمن حارب الإرهابيين سبب رئيس في أزمة البلاد الأمنية.

وأضاف المحمدي في تصريحات صحفية أمس إن الكثير من أبطال البلد الذي وقفوا بوجه الإرهاب والإرهابيين وحاربوه بكل قوة نراهم اليوم خلف القضبان إما بسبب الدعاوي الكيدية والمخبر السري أو بسبب ما تقوم به الحكومة من اعتقالات عشوائية.

وأكد المحمدي إن حل أزمة البلد الأمنية لا تتم إلا بوضع الرجل المناسب في المكان.

قانون "محو الأمية" يخدم ٦ ملايين عراقي

■ أعلنت عضو لجنة التعليم النيابية منى العميري أن اليوم الخميس سيشهد التصويت على قانون محو الأمية لتزامنه مع اليوم العالمي لمحو الأمية".

وقالت إن "البرلمان سيصوت اليوم على قانون محو الأمية والذي يتكون من [٢٦] مادة"، مبينا أن "الأسباب التي أدت إلى تزايد ظاهرة الأمية في العراق، الحروب المتكررة وإهمال قطاع التعليم وانتشار البطالة والفقر، بالإضافة إلى التقاليد المتوارثة وسوء الأوضاع الأمنية"، مضيفة أن القانون سيستفيد منه [٦] ملايين عراقي ومن الجنسين وفي مختلف أنحاء العراق.

عثمان ينتقد ضعف التعاون بين السلطات

■ قال النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان إن "دور البرلمان أصبح أكثر جدية من ذي قبل بسبب قلة غياب أعضائه وحضور رئاسة المجلس.

وأضاف إن "تأخر تشريع القوانين والعمل به يعود إلى مرور تلك القوانين على الحكومة من خلال عدة لجان بالإضافة إلى القراءة الأولى والثانية".

وبين أن "التعاون بين رئاستي الحكومة ومجلس النواب ضعيف بسبب حساسية بعض الأمور والمشاكل فيما بينهم"، مشيراً إلى أن "هناك دراسة جدية لإيجاد الحل والخروج من الأزمة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون